

والاستمرار في المحافظة على مستوى معيشة معين بواسطة المبالغ الضئيلة التي تبقى من الدخل ، رغم ارتفاع الاسعار المستجر ؟ ويظهر ان السكان استطاعوا القيام بذلك بطريقتين اساسيتين :

( ١ ) اخفاء الدخل الذي يستوجب دفع ضريبة عليه ، وهي ظاهرة «خطيرة» أدت بحسب اعتراف وزير المالية (في مقابلة له في معارف ، ٧٥/٢/٢٨) ، الى اخفاء ضرائب تقدر بمليارات الليرات ،

( ٢ ) الحصول على مكافآت شهرية تقدر بالآلاف الليرات ، في اماكن العمل ، تكون مفعية مسن الضرائب على أساس نفقات تتعلق بالعمل ، مثل رسوم الهاتف ومصاريف السيارة وشراء الكتب المهنية وما الى ذلك من « اختراعات » لا أساس لها من الصحة احيانا ، فالتلفن مثلا ، يستعمل لاغراض خاصة معظم الوقت ، وأحيانا لا تكون السيارة موجودة ، أما الكتب المهنية فلا تشتري أبدا . ويرافق هذه الطلبات ، عادة تقديم بيانات كاذبة الى أجهزة الجبائية ، بحيث يحصل مقدموها على مبالغ شهرية كبيرة : مفعية من الضريبة تفوق احيانا كثيرة دخلهم الاساسي . وقد أصبح ذلك مع مرور الوقت ، بمثابة امتيازات للعمال ، لا تستطيع الحكومة المس بها ، رغم اطلاقها الكامل عليها . والنتيجة هي ان الضرائب التي تحصلها المالية ، لا تدفع بحسب الدخل الحقيقي للعامل ، بل من الدخل الاساسي المعترف به رسميا ، الامر الذي لا يؤثر تقريبا على الدخل الصافي للعاملين ، رغم ارتفاع نسبة الضرائب .

ولدت هذه الامور الكثير من العيوب في جهاز الضرائب في اسرائيل ، بحيث بات اصلاحها هدفا اساسيا ، لتقوية الاقتصاد الاسرائيلي ، مما دفع وزارة المالية الى العمل على احدث اصلاح شامل في جهاز الضرائب المباشرة من جهة ، وفرض ضريبة القيمة الاضافية ، بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، من جهة اخرى .

#### لجنة خبراء

عين وزير المالية في ١٥/١٢/٧٤ لجنة من الخبراء برئاسة بروغيسور حايم بن - شاحار وعضوية كل من بروغيسور يورام بن - بورات ، وبروغيسور ميخائيل برونو ، والحامي بوغز ناير ، ومدقق الحسابات شالوم رونائيل ، وذلك لدراسة موضوع الضرائب المباشرة وتقديم توصيات بشأن الطرق التي

وهي نسبة غير قائمة في أي بلد في العالم . ويتوقع وزير المالية جمع مبلغ ٣٢٨٨ مليار ليرة بواسطة الضرائب خلال السنة المالية ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ( المصدر نفسه ) مقابل ٢٤٣ مليار ليرة في السنة المالية السابقة ، اي ما يعادله ٥٨ ٪ تقريبا من ميزانية الدولة الشاملة لسنة ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ، البالغة ٥٦٣ مليار ليرة . وتقسّم هذه الضرائب ، كالعادة ، الى نوعين : ضرائب مباشرة ( تفرض على الداخل ) وغير مباشرة ( تفرض على النفقات من الداخل ) ، ولكن الميز لها في اسرائيل هو تعددها وارتفاع نسبها ، كما ذكرنا ، الامر الذي يسبب الكثير من المشاكل لسكان اسرائيل ، ويزيد من تدمرهم ، خاصة وان هذه الضرائب ترتفع من حين لآخر . وكانت الضرائب قد رغمت عدة مرات بعد حرب ١٩٧٣ ، ووصلت الى قمتها بعد تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية في تشرين الثاني ١٩٧٤ ، وفرض ضرائب جديدة على معظم المواد الغذائية الاساسية ( انظر « قضايا اسرائيلية » ، العدد ١٤٤٤/١١/٧٤ ص ١٢٤ - ١٣٠ ) . ولكن الحكومة لم تكف بذلك ، إذ فرضت ضرائب جديدة ايضا خلال هذه السنة - ضريبة على ارباب العمل بنسبة ٧٥ ٪ خففتها فيما بعد الى ٤ ٪ ، وضريبة شراء بنسبة ٧٥ ٪ - بهدف تغطية جزء من العجز الذي رافق مشروع الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ( راجع العدد السابق من « قضايا اسرائيلية » ) . اما بالنسبة للضرائب المباشرة على الفرد فقد وصلت خلال السنة الاخيرة الى ٧٨٧٥ ٪ من دخله ، وتشمل هذه النسبة ضريبة الدخل والقروض الالزامية على اختلاف انواعها . ويرافق الارتفاع في الضرائب كل مرة ارتفاع في الاسعار ايضا تزداد معه المطالبة من جانب العمال بتعويضهم على الغلاء ، الامر الذي يقوي مجرى التضخم المالي ، وبالتالي يقضي على الاهداف التي ارادت الحكومة تحقيقها من وراء فرض الضرائب ، مثل جمع مبالغ كافية لتعديل نفقاتها المختلفة ، وامتناص القوة الشرائية من الجمهور بهدف « تهدئة » الاقتصاد وخفض سرعة التضخم المالي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يستطيع سكان اسرائيل وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة منهم ، تحمل مثل هذا العبء ،